

شركة المال للتمويل

عقد بيع مرابحة

حرر هذا العقد بتاريخ فيما بين كل من:-

الفريق الأول: شركة المال للتمويل ذات المسؤولية المحدودة، مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات في سجل الشركات تحت الرقم 58384.

الفريق الثاني: () الرقم الوطني: () وعنوانه: () تلفون رقم:

الكفيل: () الرقم الوطني: () وعنوانه: () تلفون رقم:

مقدمة:

حيث إن الفريق الأول يرغب بالتمويل الشرعي لمعامله حسب أحكام الشريعة الإسلامية، ووفق أحكام المرابحة الشرعية للأمر بالشراء، وحيث يرغب الفريق الثاني بشراء البضاعة الموصوفة في الملحق رقم (1) وهي:

.....

والمملوكة للفريق الأول وفق الشروط والأحكام المتفق عليها بين الفريقين، وبكفالة الفريق الثالث التضامنية، وبموجب الوعد بالشراء، وبعد أن أقر الفريقان بأهليتهما القانونية والفعلية لإبرام التعاقد فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

1- تعتبر مقدمة هذا العقد جزء لا يتجزأ منه وتقرأ أو تفسر معه كوحدة واحدة لكافة الغايات والمقاصد.

2- التعريفات:

يكون للكلمات والمصطلحات الآتية المعاني المبينة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

أ- الفريق الأول/ الشركة: شركة المال للتمويل ومركزه الرئيسي في عمان أو أي فرع من فروعها أو كليهما.

ب- المصاريف: تكاليف و/أو رسوم الطوابع وأجور ونفقات البريد والتلفون والتلغراف والتلكس والفاكسميلي، والنقل

والسفر و/أو فرق العملة ونفقات التحصيل والرسوم المتحققة بموجب القوانين، أو ما قد يفرض خلال فترة العقد

وأتعاب المحاماة والخبرة التي يدفعها أو يتكلفتها الفريق الأول وأتعاب ومصاريف ونفقات المقاضاة والتحكيم،

وكذلك أية مصاريف تتعلق بشراء البضاعة أو تسليمها أو التخليص عليها أو تسجيلها باسم الأمر بالشراء.

ج- العقد: عقد المرابحة للأمر بالشراء الذي يتم تنظيمه وإبرامه وفق أحكام الشريعة الإسلامية و/أو أي تمديد له

أو أي تعديل يطرأ عليه بين حين وآخر أو أي ملحق له.

د- الأمر بالشراء: وهو المشتري طالب التمويل من الشركة.

هـ- الكفيل: الشخص الطبيعي أو المعنوي سواء مفرد أو مثني أو جمع.

أحكام عامة:

3- يقر الفريق الثاني أنه اطلع ووافق على شروط وإجراءات وتعليمات الشركة كما يقر الفريق الأول بأنه قد اشترى البضاعة الموصوفة أدناه وقبضها ويتحمل ضمانها بعد قبضها.

4- باع الفريق الأول للفريق الثاني البضاعة المبين تفاصيلها آنفاً، وفق الآتي:

بشمن إجمالي وقدره ديناراً أردنياً شاملاً:

مبلغ التكلفة البالغ ديناراً أردنياً ()، ويشمل كافة المصاريف المدفوعة، وبنسبة ربح قدرها (.....%) سنوياً على التفصيل الآتي:

- الثمن () بالكلمات ديناراً.

مقدار الدفعة الأولى: ديناراً

- عدد الأقساط () بالكلمات قسطاً.

- مقدار كل قسط من الأقساط الأخرى () بالكلمات ديناراً.

- مواعيد تسديدها: استحق القسط الأول بتاريخ..... وتستحق باقي الأقساط في اليوم نفسه من الشهر اللاحق وهكذا، وحتى السداد التام، على أنه في حالة التعثر تصبح الأقساط حالة كلها.

5- في حال رغبة الفريق الثاني تعجيل سداد بعض الأقساط أو كلها قبل مواعيد استحقاقها (سداداً مبكراً) فيتم الاتفاق بين الفريقين على ذلك في حينه، دون التزام من الفريق الأول بقبول ذلك، أو بوضع مقدار معين أو نسبة من الدين المتعجل به.

6- يقر الفريق الثاني بأنه قد عاين البضاعة موضوع عقد المرابحة معاينة نافية للجهالة، ويتحمل نتيجة ذلك، حيث لو ظهر في المبيع عيباً يرجع على البائع الأصلي أو المورد باعتبار أن الفريق الأول قد أحال الفريق الثاني على البائع الأول في المطالبة بعيوب البضاعة وقد وافق الطرف الثاني على ذلك، دون الإخلال بحق الفريق الأول في الرجوع على البائع الأصلي.

7- إذا تخلف الفريق الثاني عن دفع أي قسط من الأقساط في موعده فإن جميع الأقساط حالة ويطالب الفريق الأول الفريق الثاني بتسديدها فوراً، وله الحق في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية دون حاجة إلى اخطار و/أو انذار عدلي

8- لا يتحمل الفريق الأول أية عيوب قديمة عند تسليم المبيع للمشتري، وعند ظهور أي عيب يرجع الفريق الثاني على المالك الأصلي مباشرة، مع احتفاظ الفريق الأول بالرجوع على المالك الأصلي.

9- ان كفالة الكفيل مطلقة وعلى وجه التضامن والتكافل في كل ما يتعلق بهذا العقد والالتزامات المترتبة عليه وتسري هذه الكفالة على الملاحق بجميع مشتملاتها وشروطها بما في ذلك اقساط ثمن البضائع سواء وقعت من قبله ام لم توقع.

10- يعتبر الفريق الثاني مخلصاً بتنفيذ بنود هذا العقد ويحق للفريق الأول مطالبة الفريق الثاني والكفيل بالالتزامات المترتبة عليه كاملة، دون حاجة إلى اخطار و/أو انذار عدلي وذلك في الحالات التالية:

- أ. إذا توقف أو عجز عن سداد الأقساط في مواعيد الاستحقاق.
- ب. إذا تبين للشركة أن الفريق الثاني كان أو أصبح مدرجا على أي من القوائم المحظور التعامل معهم.
- ج- إذا تبين في أي وقت من الأوقات عدم صحة أي من الوقائع والمستندات والضمانات والتعهدات المقدمة أو أي وثائق وأوراق مقدمة من قبل الفريق الثاني.
- د- إذا تم إعلان إفلاسه أو اعساره.
- 11- يحق للفريق الأول توقيع الفريق الثاني وكفيله على كمبيالة بقيمة اجمالي المبلغ ضماناً لحسن الأداء و/أو رهن الأموال المنقولة للفريق الثاني و/أو الكفيل وتسجيله وتوثيقه في سجل حقوق على الأموال المنقولة المعتمد لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- 12- إن عدم قيام الشركة بالتطبيق الكلي و/أو الجزئي لأي بند من بنود هذا العقد و/أو أي من حقوقه بموجبه فإن ذلك لا يعتبر تنازلاً و/أو تخلياً عن هذا البند و/أو الحقوق.
- 13- يخضع هذا العقد للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية وأي تعديلات تطرأ عليها.
- 14- يقر الفريقان الثاني والثالث بان دفاتر الفريق الأول وقيوده وحساباته بالأقساط المستحقة والقائمة تعتبر بينة كافية لإثبات مديونية الفريق الثاني والكفيل بموجب هذا العقد ويسقطا حقهما مسبقاً بالاعتراض أو الطعن بها لدى أية جهة كانت رسمية أو غير رسمية كما إنهما يسقطان ويتنازلان عن أي حق قانوني يجيز لهما طلب إبراز دفاتر الشركة أو قيودها وتدقيق حساباتها من قبل أي محكمه، كما يقران بأن الرسائل والفاكسميلي والبرقيات ومستخرجات الحاسب الإلكتروني الصادرة من الفريق الأول هي وسائل إثبات قانونية، وتعتبر بينة كافية للإثبات.
- 15- في حالة توقيع هذا العقد أو ملاحقه من قبل شخص أو أكثر فإن جميع الأشخاص الموقعين تحت الفريق الثاني و/أو الكفيل مسؤولين بالتضامن والتكافل تجاه الفريق الأول عن تسديد المبالغ المستحقة بموجب هذا العقد وملاحقه دون الحاجة لتوقيع الكفلاء على الأوراق التجارية كما في حال تم التوقيع على هذا العقد او ملاحقه بموجب وكالة أو تفويض أو نيابة عن الفريق الثاني و/أو الكفيل وثبت عدم صحة و/أو انتهاء الوكالة أو التفويض أو الإنابة فإن الموقع على هذا العقد يكون ملتزماً بصفته الشخصية التزاماً أصلياً بالوفاء بما يترتب للفريق الأول من حقوق بموجب هذا العقد، كما يبقى العقد صحيحاً وناظماً واتجاه باقي الموقعين على العقد.
- 16- من المتفق عليه بموجب هذا العقد بأن للشركة الحق بالمطالبة بإجراء أي تعديل أو تصحيح في كشف الحساب و/أو على أي من قيود الشركة أو عكس أي قيد في حالة ظهور و/أو اكتشاف خطأ أو عيب لمصلحة أي من الطرفين في برامج الحاسوب وغير ذلك لا تتفق وواقع الحساب القيود بدون أن يتحمل كل من الشركة أي مسؤولية واقعيه و/أو قانونيه و/أو محاسبية من أي نوع كان تنشأ / قد تنشأ بهذا الخصوص.
- 17- يوافق الفريق الثاني وكفيله على تقييم أهليتهما الائتمانية واتخاذ قرارات أخرى في إطار العقد المبرم بين الفريق الأول ومكتب الائتمان وسجل الائتمان والأفراد الآخرين الذين يعالجون البيانات ويتعاونون مع الفريق الأول، بما

في ذلك اي من المحافظ الالكترونية، وكريف الأردن CRIF Jordan، من أجل تبادل المعلومات الأخرى حول تقرير الائتمان للفريق الأول خلال العملية الكاملة للعقد.

18- يحق للفريق الاول مباشرة إجراءات التنفيذ المباشر لدى اي من دوائر التنفيذ بموجب هذا العقد باعتباره سنداً للمديونية قابل التنفيذ وفقاً لأحكام قانون التنفيذ الساري المفعول. تكون المحكمة المختصة للنظر في اي نزاع ينشأ و/او يتفرع عن تنفيذ احكام هذا العقد او تفسير هي محكمة بداية عمان ودائرة التنفيذ التابعة لها.

19- يقر الفريق الثاني والكفيل بأنهما قد قرأ نصوص هذا العقد وتفهما جميع بنوده المكونة من (...) .. بندا بما فيها هذا البند الواقعة جميعها على (...) .. صفحات بالإضافة للصفحة الأخيرة المخصصة للتوقيع والتي تحمل الرقم (..) .. كما يقر الفريق الثاني بأنه تم تنظيم هذا العقد على نسختين ويقر باستلام نسخة منها.

الفريق الأول	الفريق الثاني	الكفيل
شركة المال للتمويل	المشتري	
التوقيع	التوقيع	التوقيع

الملحق رقم (1)

وعد بالشراء

التاريخ:

السادة / شركة المال للتمويل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

نعلمكم أننا بحاجة إلى العين الموصوفة تالياً:

.....
.....

وبناءً عليه فإننا نطلب إليكم شراءها من المورد شركة

تتملكوها وفق الشروط والأحكام المتبعة في عقد المرابحة

ونفوضكم بالقيود على حسابنا مبلغ () دينار (.....) دينار، (ضماناً للجديّة)

من قبلنا بالشراء، على أن يتم تسديدها من أصل الثمن عند إبرام عقد البيع.

ونفوضكم بقيود أية رسوم أو مصاريف متعلقة بشرائكم من المورد و/أو ناتجة عن تملك العين موضوع المرابحة،

وفي حال نكولنا عن إتمام عقد البيع نفوضكم بقيود قيمة كافة الأضرار الفعلية التي لحقت بكم جراء هذا النكول

وفق تقديركم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الكفيل:

العميل :

التوقيع:

التوقيع :

الملحق (2)

محضر استلام البضائع

أقر أنا الموقع أدناه

أقر بأنني استلمت البضاعة موضوع عقد المراجعة رقم.....

وهي على الوصف التالي:

وقد عاينت المعايير التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً كما أقر بأنها جميعها مطابقة للمواصفات المتفق عليها وأنها خالية من أي عيب ظاهر أو خفي أو أي نقص وأني قبلت البضائع بحالتها الراهنة دون أي تحفظ.

المراجح الأمر بالشراء:

التوقيع:

التاريخ: